

Digital Media law قانون الإعلام الرقمي

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW634

Master of Digital law

Lecture 04



Digital Media law

Lecture 04

LAW634

Master of Digital law



Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

- مسؤولية وسائل الصحافة والإعلام نحو الدولة.
- حماية الأمن الوطني.
- إشاعة الأخبار الكاذبة عبر التواصل الاجتماعي.
- المسؤولية الجزائية عن الأخبار الكاذبة.



Chapter
04

مسؤولية وسائل الصحافة والإعلام تجاه الدولة



لوسائل الصحافة والإعلام سواء التقليدية أو الرقمية مسؤولية كبيرة تجاه الدولة وليس فقط المجتمع، وهو ما سوف نناقشه بصورة أكثر تفصيلاً:



Chapter

04

□ تعتبر وسائل الصحافة والإعلام من أهم العوامل التي تؤثر على المجتمعات والدول، ولذلك فإنها تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه الدولة، وتتمثل هذه المسؤولية في العديد من الجوانب، من أبرزها تقديم المعلومات الدقيقة والموثوقة للجمهور، وذلك بما يحقق الشفافية ويعزز الثقة في الدولة ومؤسساتها، واحترام حقوق الأفراد والمؤسسات وعدم نشر المعلومات الكاذبة أو المغلوطة.



Chapter

04

كما يتعين عليها الالتزام بمبادئ الحيادية والموضوعية في تغطية الأحداث والفعاليات وترسيخ أسس الديمقراطية وبما لا يسهم في تقويض الأمن الوطني أو القومي مع التشجيع على تعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز الانتماء للدولة، وعدم تشجيع التفرقة العرقية أو الدينية أو الطائفية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك بتعزيز الوعي بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتوعية الجمهور بالحلول الممكنة.

Chapter
04

إذن:

□ وتزايد أهمية مسؤولية وسائل الصحافة والإعلام تجاه الدولة في ظل انتشار بنوك المعلومات واستخدامها في جمع المعلومات والبيانات في المؤسسات الرسمية والبنوك والشركات بسبب التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم يومياً. ومن هنا يتوجب على وسائل الإعلام الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة، وعدم التعدي على سلطات الدولة أو إثارة الفتن والنزاعات، وهو ما يحقق مفهوم حماية الأمن الوطني - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً - من جهة واحترام المؤسسات الدستورية من جهة أخرى وعدم نشر المعلومات الضارة بالمصلحة العامة والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع.

دور وسائل الصحافة والإعلام في حماية الأمن الوطني

تقوم وسائل الإعلام والصحافة بدور حيوي في حماية الأمن الوطني، وذلك عن طريق تزويد المواطنين بالمعلومات الدقيقة والشاملة حول الأحداث الجارية في الداخل والخارج، وكذلك القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الدولة والمجتمع، وهذا يستدعي وجود وسائل إعلام وصحافة حرة ومستقلة، وبما يساعد في تعزيز الشفافية والحكم الديمقراطي، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات الحكومية، وكذلك تحسين الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعزيز الاستقرار والأمن الوطني عبر توفير تغطية إعلامية شاملة للأزمات الأمنية، والطوارئ، والأحداث المهمة التي تحدث في الدولة.

كما تسهم وسائل الصحافة والإعلام في توفير التحليل والتفسير لهذه الأحداث والتحديات التي تواجه الدولة، وتوفير تقارير دقيقة وموثوقة حول النشاطات الإرهابية والتحركات الإجرامية، والتحذير من التهديدات الأمنية المحتملة، ونشر الأخبار والمعلومات التي تتعلق بالأمن الوطني، والتحذير من التهديدات الأمنية، والسلامة العامة، وتوفير التوجيهات، والإرشادات للجمهور حول كيفية التعامل مع هذه التهديدات، وكذلك نشر الأخبار والمعلومات التي تتعلق بالدفاع المدني، والاستعداد للطوارئ، وتوفير التوجيهات، والإرشادات حول كيفية التعامل مع الحوادث الطارئة.



أما على الصعيد القانوني، فإن تعزيز الحرية الصحفية، والإعلامية، ونشر المعلومات، والأخبار من مصادرها الصحيحة يسهم في تقليل حجم الشائعات، ومن هنا فإن هذا يسهم في بث المعلومات القانونية الصحيحة في هذا المجال، وبالتالي يسهم في حماية الأمن الوطني، ومن هنا لا بد من أن نتناول خطورة تناول الشائعات من الناحية القانونية على المجتمع وهو ما سأستعرضه تالياً.



فلقد أسهم التطور الإلكتروني بصورة جلية في سلوك الأفراد، حيث أدت التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وشبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي (Social Media) إلى إحداث تغيير ملموس في تناقل المعلومات، كما باتت هذه المواقع اليوم أهم وسائل بث الأخبار والمعلومات وتداولها. وتحول المواطن العادي من مُتلقي إلى مُشارك في نقل الخبر، وصناعته، وهو ما أسهم في بعض الأحيان بعدم الالتزام بالنصوص القانونية الناظمة لهذه الوسائل حتى باتت مواقع التواصل الاجتماعي ساحة لتناقل الشائعات، والمعلومات الكاذبة دون أي أدنى احترام لخصوصيات الناس أو كرامتهم، أو الإساءة لعادات الشعوب، وثقافتها، وتقاليدها.



إن هذا التطور وإن كان مُلفتاً ومحموداً - بشكل عام - لجهة حرية الرأي والتعبير، وتكريس دور الإعلام الرقمي المتمثل حالياً في جزء كبير منه بمواقع التواصل الاجتماعي كسلطة رابعة تُراقب، وتُحاسِب، وتفرض سطوتها على كل خلل أو أداء، إلا أن هذا الدور المهم لا يجب بأي حال من الأحوال أن ينفلت من عِقال القانون.



كما لا يجب أن تتحول هذه الوسائل إلى منصات لتناقل الشائعات والمعلومات المغلوطة، خصوصاً وأن تداول هذه الشائعات يمكن أن يكون من خلال المواطن العادي، وليس من خلال الصحفي الذي ينتمي إلى نقابة الصحفيين، وفقاً للتنظيم القانوني ما يزيد من تعقيدات التكييف القانوني لهذه المنصة إن كانت تعتبر وسيلة إعلامية أم لا، وهو ما سنناقشه بصورة موسعة في فرعين، نبحث في الأول منها خطورة إشاعة الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي، وفي الثاني المسؤولية الجزائية حول ذلك.



خطورة إشاعة الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي

تنتشر الإشاعات اليوم على مواقع التواصل الاجتماعي، في ظل تزايد الاعتماد على الوسائل التقنية، ويعد بث الإشاعات من الخطورة بمكان إلى الدرجة التي يمكن أن يؤدي إلى تقويض أمن المجتمعات، ويسيء إليها وإلى عادات شعوبها وثقافتها؛ إذ يشير تقرير اللجنة الاستشارية الوطنية الأمريكية إلى أن 65٪ من القضايا المتعلقة بأعمال الشغب العرقية في الولايات المتحدة تحدث بسبب تداول الإشاعات.



وتعد الإشاعة من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول والجماعات المختلفة للتأثير في الدول وقدراتها وإمكانياتها، وخلق البلبلة، وزعزعة الاستقرار، في شتى المجالات، كما أصبحت أداة حربية يمكن لأي كان أن يستخدمها من أجل التأثير في الآخر وإضعافه.



وتعرف الإشاعة لغة هي اشتقاق من الفعل "أشاع"، وشاع الشيء يشيع شيوعاً وشياعاً ومشاعاً ظهر وانتشر، ويقال: شاع بالشيء: أذاعه. أما الإشاعة اصطلاحاً فتعددت تعريفاتها، ومن هذه التعريفات "المعلومات أو الأفكار، التي يتناقلها الناس، دون أن تكون مستندة إلى مصدر موثوق به يشهد بصحتها" أو "كل قضية أو عبارة، يجري تداولها شفهيّاً، وتكون قابلة للتصديق، وذلك دون أن تكون هناك معايير أكيدة لصدقها" أو "كلام هام أو أفكار عامة، انتشرت بسرعة، واعتقد فيها، وليس لها أي وجود"، ومرجع هذا التعدد في التعريفات أن كل تعريف يركز على خصيصه، أو خصائص معينه للإشاعة، دون غيرها.



المسؤولية الجزائية عن إشاعة الأخبار الكاذبة

في ظل ما نعاينه اليوم من تزايد الإشاعات خصوصاً مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، والتطبيقات الذكية، إلى جانب وسائل الإعلام التقليدية من محطات تلفزة وإذاعات وصحف ورقية، تتزايد الحاجة إلى تناول التنظيم القانوني للشائعات، في قوانين العقوبات، وقوانين الجرائم الإلكترونية.



وتعد الإشاعة من أهم الوسائل التكتيكية التي تستخدمها الدول والجماعات المختلفة للتأثير في الدول وقدراتها وإمكانياتها وخلق البلبلة وزعزعة الاستقرار، في شتى المجالات، والجوانب السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، كما أصبحت أداة حربية يمكن لأي كان أن يستخدمها من أجل التأثير في الآخر وإضعافه، وبالتالي فهي من الخطورة بمكان مما يجب معه التنبه لها، وتفاذي آثارها الخطيرة.



دور وسائل الصحافة والإعلام في تعزيز احترام المؤسسات الدستورية

لوسائل الصحافة والإعلام دور مهم وأساسي في احترام المؤسسات الدستورية في الدولة، من سلطات تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، كونها - أي وسائل الصحافة والإعلام - تعمل كجسر يربط بين هذه المؤسسات والجمهور، كما تعمل على نقل المعلومات، والأحداث، والقضايا المتعلقة بالمؤسسات الدستورية بطريقة شفافة وموضوعية ما يؤدي إلى توعية الناس بالدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في المجتمع.



ومن خلال تقديم تغطية إعلامية موضوعية ومتوازنة للأحداث المرتبطة بالمؤسسات الدستورية، يمكن لوسائل الصحافة والإعلام أن تزيد من وعي الناس بأهميتها ودورها في حماية حقوق المواطنين وضمان استقرار النظام السياسي والدستوري في الدولة، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة وحماية المجتمع من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن الفساد، والبيروقراطية.



لكن وعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة المتحققة نتيجة هذا النوع من النشر في وسائل الصحافة والإعلام، والمتمثلة في التواصل والحوار البناء ونشر الأخبار التي يحتاجها المتلقي، أو الجمهور، والارتقاء بالمجتمعات، والتوعية بالحقوق القانونية، والدستورية، ومعرفة ما يدور في العالم الخارجي، إلا أن ذلك لا ينفي وجود العديد من السلبيات التي يمكن أن تؤثر في نشر الجريمة في المجتمع، مثل نشر العادات والمعتقدات الدخيلة على المجتمعات، والمساعدة في الترويج في انتشار الفساد في المجتمع .



وتضطلع الصحافة الحرة والمستقلة والمهنية - سواء على الإنترنت أو خارجه - بدور أساسي في الأنظمة الديمقراطية؛ فهي توفر معلومات تتيح للمواطنين اتخاذ قرارات بشأن مستقبلهم السياسي، كما يمكن لوسائل الصحافة والإعلام إلزام السياسيين بالرد على الجمهور والتركيز على موضوعات تهم عامة الناس بالفعل، ومن أبرزها التنمية المستدامة والنهوض بالسلام، وحقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية، والمساواة بين الجنسين، ومحاربة الفساد، وتعزيز الشفافية، ومنع الاستقطاب، والعنف والحرب، لذلك يجب الدفاع بشراسة عن مكانة الصحافة الحرة التي لا يهيمن عليها الخوف، سواء على الإنترنت أو خارجه، مع ضرورة التزامها بالقوانين، والمُثل العليا للمجتمع .



كما تعمل وسائل الصحافة والإعلام على التعريف بالسلطة السياسية في الدولة، والنظام الذي تقوم عليه هذه السلطة السياسية؛ فلا يكفي لقيام الدولة، ونشأتها توافر مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً بصفة دائمة، ومستقرة، وإنما يجب علاوة على ذلك وجود هيئة حاكمة، أو سلطة سياسية على الأفراد الذين يخضعون لها .



ويمكن تلخيص الدور الذي تقوم به وسائل الصحافة والإعلام في هذا المجال بما يلي:

- تقديم المعلومات بطريقة دقيقة وشاملة: حيث تقوم وسائل الإعلام بتغطية الأخبار السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، وتزويد الجمهور بالمعلومات المهمة التي تساعد على فهم المؤسسات الدستورية، ووظائفها، وأهميتها في الحفاظ على الديمقراطية، والحريات العامة.



- التحقق من الحقائق ومكافحة الأخبار الزائفة: إذ يساعد الإعلام في مكافحة الأخبار الزائفة، والتضليل، والتأكد من صحة الأخبار، والمعلومات التي يتم نشرها، كما يساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة والثقة في المؤسسات الدستورية.
- الحفاظ على حرية الصحافة والإعلام: إذ تعد حرية الصحافة والإعلام حقاً أساسياً في المجتمعات الديمقراطية، حيث تسمح بتبادل الأفكار والآراء والمعلومات بحرية، كما يمكن للإعلام أن يساعد في الحفاظ على هذه الحرية، والتأكد من عدم وجود أي قيود غير مبررة على حرية التعبير، والصحافة.



• الإبلاغ عن الفساد والانتهاكات: حيث يمكن للإعلام أن يساعد في الكشف عن الفساد والانتهاكات المرتبطة بالمؤسسات الدستورية، والتأكد من محاسبة المسؤولين عنها، وهو ما يساعد في تعزيز المساءلة والشفافية والثقة في المؤسسات الدستورية.



*دور وسائل الصحافة والإعلام في عدم نشر المعلومات الضارة بالمصلحة العامة
والمفاهيم الديمقراطية*

يتعلق مفهوم المصلحة العامة بمفهوم الدولة ككل، وقد ظهر وبرز مفهوم المصلحة العامة بوجود الدولة؛ حيث كانت الدولة وحتى نهاية القرن الثامن عشر تقوم بمهام الأمن، والقضاء، والجيش، وهو ما كان يسمى سابقاً بمفهوم الدولة الحارسة لكن رقعة هذا الدور اتسعت لتشمل العديد من المجالات التي كانت حكرًا على الأفراد، وهو ما يتعلق بتحقيق المصلحة العامة .



وعلى الرغم من المحاولات الفقهية الكثيرة لتعريف مفهوم المصلحة العامة إلا أن لا تعريف محدداً يمكن أن ينطبق على فكرة المصلحة العامة التي تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، وفي ذلك فقد اكتفى القانون فقط بالنص على الصور التي تمثل تحقيقاً للمصلحة العامة من دون أن يتعرض لتعريفها .

وباعتبار أن المصلحة العامة تعمل على تحقيق مصلحة المجتمع يتوجب على وسائل الصحافة والإعلام عدم نشر أية معلومات يمكن أن تضر بالمصلحة العامة، وتقوض حكم القانون، أو الخروج عليه، أو الافتئات عليه بما يشكل خروجاً على مفاهيم الضوابط التي يجب الالتزام بها؛ وهي تعبر بحرية عن الآراء، والأفكار، والمعتقدات في هذا المجتمع.



ويشكل قيام الدولة بالممارسات التي تحقق المصلحة العامة شكلاً من أشكال السيادة؛ حيث تتمتع الدولة بالسيادة، وتستأثر بها ومعنى ذلك أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة، وبالتالي فهي تسمو على الجميع وتفرض نفسها باعتبارها سلطة أمرة عليا، وللسيادة مظهران، وهما المظهر الداخلي بأن تبسط سلطانها على إقليم الدولة وتقوم بالممارسات التي تحقق المصلحة العامة من جهة، ومظهر خارجي بعدم الرضوخ لدولة أجنبية، وبما يمكن أن يقوض مصلحة المجتمع .



أما فيما يتعلق بمفاهيم الديمقراطية؛ ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى جاءت دساتير العديد من دول العالم لتقرر بالنص على نظام الحكم الديمقراطي سواء كان ذلك صراحة أو بالنص على أن الأمة أو الشعب هو مصدر السلطات ، وهو ما تنص عليه العديد من الدساتير وللديموقراطية العديد من المظاهر، والتي تتمثل - كما نرى - فيما يلي:

• الانتخابات الحرة والنزيهة؛ حيث تعتبر الانتخابات المنظمة بشكل دوري والتي تتيح للمواطنين الفرصة للاختيار بحرية بين مرشحين مختلفين، هي أساس الديمقراطية، لذا يجب أن تكون هذه الانتخابات عادلة وشفافة، بدون أي تدخلات أو تزوير.



- الحرية الفردية؛ إذ يجب أن يتمتع المواطنون بحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع والتظاهر، وحرية الصحافة والإعلام، وحرية الدين والمعتقد.
- حكم القانون، وذلك بوجود نظام قضائي مستقل وموثوق به، يضمن تطبيق القانون من دون تحيز أو تمييز.
- التوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وأن تكون كل سلطة مُستقلة عن الأخرى، وأن يكون التعاون بينها بما لا يخل بمبدأ الفصل بين السلطات الذي أشرنا له سابقاً.



- المشاركة المدنية؛ فلا بد من أن يتاح للمواطنين الفرصة للمشاركة في صنع القرارات السياسية، وأن تكون هناك مؤسسات مدنية تسهل هذه المشاركة.
- حماية حقوق الأقليات؛ حيث يتوجب أن يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية، بغض النظر عن اختلافاتهم في الجنس، والعرق، والدين، واللغة، أو أي عامل آخر.
- الشفافية ومكافحة الفساد؛ إذ لا بد من أن تكون هناك شفافية في عمل الحكومة والمؤسسات العامة، وأن تتم مكافحة الفساد بكل حزم.
- احترام الحقوق الأساسية وذلك باحترام النظام الديمقراطي لحقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها.



لكن النقد للمصلحة العامة ليس حقاً لوسائل الصحافة والإعلام من دون قيد أو شرط؛ إذ لا بد من توافر مجموعة من الشروط اللازم توافرها في النقد للمصلحة العامة؛ والتي سنتناولها تالياً، والتي تتمثل في:

1. أن ينصب النقد على الواقعة وأن لا يتعدى لصاحبها إلا بحدود معينة وأن تكون الواقعة صحيحة وموضوعية.
2. صياغة الواقعة في عبارات ملائمة.
3. أن تكون الواقعة ذات أهمية كبيرة أو مفيدة اجتماعياً.
4. حسن النية في حالات محددة وأن يكون النقد من أجل تحقيق هذه المصلحة العامة .



تلعب وسائل الصحافة والإعلام دوراً حيوياً في الدفاع عن الحريات العامة، وتوفير المعلومات الدقيقة والموثوقة للجمهور، حول القضايا والأحداث الهامة في المجتمع، كما أشرنا سابقاً، وبما يشمل الحصول على المعلومات ونشرها من دون الخروج على القواعد القانونية الناظمة للمجتمع.



وذلك من خلال تقديمها للأخبار والمعلومات والتحليلات والتقارير المتعلقة بالأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تهم المجتمع وبما يسهم في تعزيز الوعي العام والتوعية بالقضايا الهامة والمتعلقة بالحقوق والحريات، وحماية حقوق الأقليات والمجموعات الضعيفة في المجتمع، وتوفير منصات نقاش وحوار فاعل تحسن من فهم المجتمع للقضايا المتعلقة بالحقوق والحريات العامة.



وتسهم وسائل الصحافة والإعلام في تعزيز الحريات العامة والديموقراطية وحقوق الإنسان على النحو الذي أشرنا له سابقاً، كما تلعب دوراً في الحفاظ على مصالح المجتمع والدفاع عنه عبر الكشف عن قضايا الفساد وتعزيز التوعية بأهمية الالتزام بالقانون في المجتمع، واحترام العدالة وحق المجتمع فيها والحفاظ على الشفافية في نظام العدالة.



وذلك من خلال التحقق من صحة المعلومات وتوثيق المصادر وتقييم أداء الجهات المسؤولة عن إدارة العدالة والتأكد من أنها تؤدي واجباتها بمصداقية وشفافية، والإبلاغ عن الجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها في المجتمع، وذلك بشكل متوازن يساهم في ضمان تطبيق العدالة وحماية حقوق المجتمع، والوقوف إلى جانب الفئات الضعيفة والمهمشة



من أهم الأدوار التي تضطلع بها وسائل الصحافة والإعلام الدفاع عن الحريات العامة والفكر في المجتمع؛ فلا يمكن للمجتمعات أن تتقدم من دون أن تطلق حرياتها العامة في المجتمع وتعزز من دور المثقفين والمفكرين والعلماء والباحثين، والتركيز على هذا الدور الطبيعي لا يمكن أن يتم إلا من خلال وسائل الصحافة والإعلام كونها المسؤولة عن توجيه خطابها إلى الجمهور؛ فهي القادرة على مخاطبته وإقناعه بأهمية هذه الشريحة المهمة في المجتمع.



وتزايدت أهمية وسائل الإعلام الجديد والمنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة لقدرتها على الوصول إلى شريحة أكبر في المجتمع، وبالتالي تعريف أفراد المجتمع كافة بأهمية تعزيز الحريات العامة وتعزيز مفاهيم الفكر والثقافة، لا سيما وأن هذه المنصات اليوم تستطيع أن تصل بكل سهولة إلى مختلف الفئات العمرية مهما تعددت الاتجاهات الفكرية أو تنوعت مما خلق مساحة افتراضية من النقاش عبر هذه المنصات وهو ما سنناقشه في المحاضرة المقبلة.



ومن هنا فقد تناولنا في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ **مسؤولية وسائل الصحافة والإعلام نحو الدولة.**

➤ **حماية الأمن الوطني.**

➤ **إشاعة الأخبار الكاذبة عبر التواصل الاجتماعي.**

➤ **المسؤولية الجزائية عن الأخبار الكاذبة.**





Thank You

